

جمعية الاقتصاد السعودية تحتفل بمرور 40 عاماً على التأسيس

Saudi Economic Association Celebrates
its 40th Anniversary



برعاية كريمة من معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية أ. بندر بن إبراهيم الخريف احتفلت جمعية الاقتصاد السعودية في 26 مايو 2025م بمرور 40 عاماً على تأسيسها وذلك في 1985م. علماً بأن معاليه كان عضواً في مجلس إدارة الجمعية في الدورتين 11 و 12، وذلك قبل تعيينه وزيراً، كما أنه كان عضواً في الجمعية منذ عام 1988م. هذا وقد حضر الاحتفال والتكريم المؤسسون والرؤساء، وأعضاء مجالس الإدارة (السابقون) والرؤساء السابقون لهيئة تحرير المجلة العلمية "الدراسات الاقتصادية"، وعدد كبير من الأعضاء الكرام.

On May 26th, 2025, under the patronage of His Excellency the Minister of Industry and Mineral Resources, the Saudi Economic Association celebrated the 40th anniversary of its establishment in 1985. It is worth noting, that his excellency was a member of the association's board of directors (during its 11th and 12th sessions) just before his appointment as minister, and he has also been a member of the association since 1988.

The celebration was attended by SEA's founders, former presidents, and former members of the board of directors, the former heads of the editorial board of the scientific journal "Economic Studies", and a large number of distinguished members.

كلمة افتتاحية

Opening Statement



أ.د. أحمد بن عبد الكريم المحميد

رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

نسعد بصدور هذا العدد من نشرة الاقتصاد بعد احتفال جمعية الاقتصاد السعودية بمرور 40 عاماً على تأسيسها وذلك في عام 1985م. كان الحفل فرصة سانحة لتكريم الأساتذة الأفاضل الذي بذلوا جهوداً كبيرة في تأسيسها، وكذلك الزملاء الذين ترأسوا مجالس إدارتها المتعاقبة، ورئاسة تحرير مجلتها العلمية منذ عام 1998م لحد الآن.

نقدم لكم في هذا العدد مجموعة من المواضيع التي تعكس حدث الساعة، حيث يتضمن مقالاً مهماً عن استقلالية البنوك المركزية Central Banks Independence لمعالي الدكتور عبدالرحمن الحميدي، ومقالين باللغة الإنجليزية أحدهما للدكتورة كرين يونغ Karen Young (من جامعة كولومبيا) عن التوترات التجارية بسبب الرسوم الجمركية، والآخر للسيد تيم كولين Tim Callen (من معهد دول الخليج العربية بواشنطن) عن التطورات الاقتصادية الأخيرة، وتأثيرها على الاقتصاد السعودي.

كما يتضمن العدد مقالات أخرى متنوعة بالإضافة إلى مقابلة خاصة مع سعادة الدكتورة رهام فقيه المدير التنفيذي للأبحاث التنموية في صندوق التنمية الوطني، وملخص لكتاب عن الآثار الاقتصادية لاستراتيجية المملكة العربية السعودية في محاربة الفساد. كما تم تخصيص الصفحة الأخيرة من النشرة كالمعتاد لعناوين وملخصات البحوث المنشورة في عدد يونيو 2025 من مجلة "الدراسات الاقتصادية Journal of Economic Studies"، وهي مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية منذ حوالي 30 عام.

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبد الكريم المحميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

تعاهد
للاستشارات الاقتصادية

أرقام
arsaam

سابك
عنالهك

تجارية

فعاليات الجمعية

Association Activities





جامعة الملك سعود
King Saud University

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985



The Saudi Economic Association (SEA) is pleased to invite you to a seminar entitled

"DIVERSIFYING THE SAUDI ECONOMY: CHALLENGES AND PATH FORWARD"

Moderator



Dr. Ahmed N. Alrajhi
Vice Chair of the Board of Directors
(Saudi Economic Association)

Speakers



Mr. Tim Callen
Visiting Fellow,
Arab Gulf States Institute in
Washington (AGSIW)



Dr. Abdullah A. Almeer
Assistant Professor of Economics
at KFUPM Business School
(SEA's Rep. at KFUPM)



Mr. Justin Alexander
Director of Khalij Economics
author of "The Gulf Weekly"

THEMES:

- MACROECONOMIC OVERVIEW
- R&D, INNOVATION AND SMES
- GCC EXPERIENCE AND LESSONS LEARNED

language: English

from 9:30 to 11:00 p.m

Monday, March 17, 2025

Online via Zoom



1. احتفال جمعية الاقتصاد السعودية بمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيسها

Saudi Economic Association celebrates its 40th Anniversary

احتفلت جمعية الاقتصاد السعودية بمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيسها وتضمن الحفل تكريم المؤسسين ورؤساء مجالس الإدارة السابقين ورؤساء هيئة التحرير السابقين للمجلة العلمية. تضمن الحفل جلسة حوارية مع معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية بعنوان "جمعية الاقتصاد السعودية من الفكر إلى التأثير.. 40 عاماً في خدمة الاقتصاد الوطني" وجلسة عن رؤية شبابية لمستقبل الجمعية وجلسة عن دور الجمعية في مشاركة المرأة في الاقتصاد. (العدد القادم من نشرة الاقتصاد سيكون عدد خاص بتغطية كاملة لهذه المناسبة).

The Saudi Economics Association celebrated its 40th anniversary. The ceremony included honoring the founders, former chairmen of the board of directors, and former editors-in-chief of the scientific journal. The ceremony included a session with H. E. the Minister of Industry and Mineral Resources, titled "The Saudi Economic Association: From Thoughts to Impacts... 40 Years of Serving the National Economy", a session on "Youthful Vision for the Future of SEA" and a session on "The Role of SEA in Women's Participation in the Economy." (Note: E.B. will publish a special issue covering this event).

2. ندوة باللغة الإنجليزية بعنوان «تنويع الاقتصاد السعودي: التحديات والطريق إلى الأمام» في 17/ 3/2025م.

Seminar «Diversifying the Saudi Economy: Challenges and Path Forward» on March 17th , 2025.

لِقَاؤُنَا...

مع سعادة الدكتورة
رهام أحمد جعفر فقيه

Our interview...

With Dr. Reham Fakieh



البطاقة الشخصية

- المدير التنفيذي للأبحاث التنموية في "صندوق التنمية الوطني" منذ مايو 2025م في المملكة العربية السعودية.
- الوكيل المكلف لمحافظة "صندوق التنمية الوطني" للتنمية والبحوث الاقتصادية، ودعم السياسات من يوليو 2024م إلى مايو 2025م.
- مديرة أبحاث اقتصادية أولى في الجهة ذاتها منذ سبتمبر/أيلول 2022، كما تشغل عضوية كل من: "جمعية الاقتصاد السعودية" و"جمعية الاقتصاد الاجتماعي"، و"النادي السعودي لرواد الطاقة".
- تولت مناصب عدة منها: قائدة قسم الاقتصاد السعودي لدى "صندوق الاستثمارات العامة" بين 2021م و2022م، ومستشارة سياسات في المسار المالي لدى "مجموعة العشرين" بين 2019م و2021م، ومستشارة اقتصادية في "المجلس النقدي الخليجي" خلال 2019م.
- أستاذ مساعد في "جامعة الأعمال والتكنولوجيا" بين 2018م و2019م، وباحثة مساعدة في "جامعة مانشستر" متروبوليتان" خلال 2018، ومحاضرة مشاركة في الجامعة ذاتها بين 2013م و2017م، ومحاضرة مساعدة في "جامعة سالفورد" خلال 2014م.
- حاصلة على دكتوراه في الاقتصاد عام 2018م من "جامعة مانشستر متروبوليتان" في المملكة المتحدة، وماجستير في اقتصاديات المال والبنوك عام 2011م من "جامعة شيفيلد" في المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006م من "جامعة الملك عبدالعزيز"، وأتمت برنامج القادة الاقتصاديين في نسخته الأولى بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية Universidad Instituto de Empresa ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

تنظر د. رهام فقيه إلى الاقتصاد كعلماً إنسانياً يعكس نبض المجتمعات، ويُشكل مستقبل الأفراد، حيث تقول "إذا تأملنا في المفهوم العام للاقتصاد، نجد أنه يتداخل بشكل مباشر في مختلف تفاصيل حياتنا بدءاً من قراراتنا الاستهلاكية وصولاً إلى السياسات العامة للدولة"

اختارت د. رهام أن تخوض غمار الاقتصاد بوقت مبكر، حيث كتبت في المرحلة الثانوية (باللغة الفرنسية) مقال عن البطالة، وعندما حصلت على الدكتوراه في الاقتصاد لم تكتفِ بالجانب الأكاديمي، بل جمعت بين النظرية من جهة، والتطبيق ودعم القرار من جهة أخرى. واليوم، تشغل موقعاً محورياً في صندوق التنمية الوطني، أحد أبرز أذرع المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

لقد عملت في المجال الأكاديمي للاقتصاد، وكذلك في الجانب التطبيقي من خلال المساهمة في دعم السياسات، وصنع القرار الاقتصادي في عدد من المناصب. وهل ترين أن بينهما تداخلاً أو تكاملاً؟

من المؤكّد وجود تداخل وتكامل كبيرين بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في علم الاقتصاد، فبينما يركّز المجال الأكاديمي على التحليل النظري، وبناء النماذج الاقتصادية، يستند الجانب التطبيقي إلى الواقع العملي، واحتياجات صنع القرار. ومن خلال تجربتي، أرى أن قوة الاقتصاد تكمن في هذا التكامل، فالنظريات تُستمد من التجارب الواقعية، كما أن السياسات الفعّالة تُبنى على أسس علمية دقيقة.

في الواقع، كل إنسان يمارس الاقتصاد بشكل أو بآخر في حياته اليومية من دون أن يشعر؛ فكل قرار يتخذه يتعلق بالتوازن بين العرض والطلب، ضمن حدود إمكانياته وقيمه، ولهذا نجد أن الاقتصاد يتقاطع مع مجالات متعددة كالصحة، والتعليم، والفلسفة، والصناعة، وغيرها، فالتجربة العملية تغني النظرية، والنظرية تضيء الطريق للتطبيق.

في هذا الحوار، نستعرض مع د. رهام فقيه محطات مسيرتها، ونقف معها عند تقاطعات الفكر الاقتصادي مع السياسات التنموية،

بداية، هل يمكن أن تطلّعينا على الدافع الذي جذبك لدراسة تخصص الاقتصاد، لا سيما على مستوى الدكتوراه؟

بالطبع، إن تخصص الاقتصاد يُعد من العلوم الإنسانية الجوهرية التي تسعى إلى تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات، وإذا تأملنا في المفهوم العام للاقتصاد، نجد أنه يتداخل بشكل مباشر في مختلف تفاصيل حياتنا اليومية، بدءاً من قراراتنا الاستهلاكية وصولاً إلى السياسات العامة للدولة.

وقد ازداد هذا التخصص أهمية في ظل رؤية السعودية 2030، حيث يشكّل الاقتصاد محوراً رئيسياً في تحقيق مستهدفات الرؤية، بوصفه أحد الركائز الأساسية لنمو الدول وازدهارها من الناحيتين المالية والاجتماعية.

(التخصيص)؟ من أركان التنمية. الاستثمار الرياضي؟ قطاع واعد. التوظيف؟ واجب.

ما هو برأيك الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد، إلى جانب جمعيات المجتمع المدني، في دعم تحقيق المستهدفات التنموية للمملكة؟

تلعب المؤسسات التعليمية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الشاملة، إذ يُعد التعليم ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وتمكين رأس المال البشري بالمعرفة والمهارات اللازمة، بما يتواءم مع احتياجات المجتمع، وسوق العمل. ومن خلال شراكات فاعلة مع جمعيات المجتمع المدني، يمكن تعظيم الأثر، وتحقيق التكامل في الجهود التنموية.

أما البحث العلمي والتطوير (R&D)، فهو أداة استراتيجية تُمكن صناع القرار والباحثين من مواكبة المستجدات في مختلف القطاعات، ودعم الابتكار، وضمان استمرارية المبادرات، واستدامة نتائجها بما يخدم رؤية السعودية 2030 وما بعدها.

من خلال متابعتك لأنشطة جمعية الاقتصاد السعودية، كيف تقيم جهود الجمعية مؤخراً؟ وما مدى تأثير منجزاتها والفعاليات الموجهة للمرأة والشباب على المستوى الاجتماعي؟

تُعد جمعية الاقتصاد السعودية من أبرز الجمعيات العلمية في المملكة، وقد أثبتت حضوراً فاعلاً من خلال مبادراتها المتنوعة، خصوصاً تلك التي تستهدف تمكين المرأة والشباب. لقد نجحت الجمعية في تعزيز الوعي الاقتصادي، وربط مختلف القطاعات بالتطورات المتسارعة التي تشهدها المملكة، كما أن مبادرات - مثل مبادرة الأميرة سارة بنت خالد بن عبدالعزيز آل سعود، والأميرة سلطنة بنت عبدالعزيز بن سلمان - أسهمت في دعم مشاركة المرأة اقتصادياً ومجتمعياً منذ انطلاقتها في عام 2016. ويُحسب للجمعية دورها المستمر في توسيع دائرة الحوار العلمي، وتنمية القدرات، وتعزيز الأثر المجتمعي لبرامجها.

بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030. ومن أبرز القطاعات التي يُتوقع أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: قطاع التقنية والذكاء الاصطناعي، وقطاع الفضاء، نظراً لما يحمله من إمكانات مستقبلية واعدة. كما برزت قطاعات السياحة والثقافة كركائز جديدة للنمو، حيث حققت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسة للاقتصاد، لما له من دور في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار.

ما مدى تأثير استضافة فعاليات عالمية كبرى على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة، كالسياحة والنقل وغيرها؟

تمثل استضافة المملكة لفعاليات عالمية كبرى مثل إكسبو 2030، وكأس العالم 2034 فرصة استراتيجية لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية، كما تُسهم بشكل مباشر في تحفيز عدد من القطاعات الحيوية، أبرزها السياحة والنقل والخدمات. هذه الفعاليات تفتح آفاقاً واسعة لجذب الاستثمارات الأجنبية، واستقطاب الكفاءات العالمية، إلى جانب دورها في رفع جودة الحياة داخل المملكة. كما تُعد رافداً مهماً لخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، خصوصاً لفئة الشباب التي تُشكل النسبة الأكبر من السكان، ما يعزز من مساهمتهم الفاعلة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

ما نصيحتك لشباب المملكة لتحقيق مستقبل واعد؟ وما أبرز الأنشطة الاقتصادية التي ترين أنها تحمل فرصاً لرواد الأعمال؟

نصحتي للشباب هي الإصرار والمثابرة المستمرة، مع الحرص على الاطلاع الدائم على التطورات المتسارعة في عالم الاقتصاد، ومجالات الأعمال المختلفة. فالعالم يتغير بوتيرة عالية، ومن الضروري مواكبته بالمعرفة والمهارة. ولحسن الحظ، توفر المملكة اليوم العديد من البرامج، والدورات التأهيلية التي تعزز من قدرات الشباب، وتؤهلهم للمنافسة والتميز.

أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الواعدة، فإن قطاعات السياحة والثقافة من أبرز المجالات التي تحمل فرصاً كبيرة، خصوصاً أنها ما زالت في مراحل نموها الأولى، ما يتيح مساحة واسعة للإبداع والابتكار، ويمنح الشباب، لا سيما الفتيات، فرصة فريدة لإثبات أنفسهم وتحقيق النجاح.

ما تعليقك على ما يلي في نطاق الاقتصاد السعودي:

توظيف المرأة؟ ضرورة. الذكاء الاصطناعي؟ المستقبل الحتمي. العملات المشفرة؟ تحدٍ. الخصخصة؟

حديثنا كيف نشأ "صندوق التنمية الوطني" وما الدور الذي يضطلع به حالياً ضمن جهود الحكومة السعودية في دعم السياسات والقرارات الاقتصادية؟

تأسس صندوق التنمية الوطني بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (أ/13) بتاريخ 13 محرم 1439هـ الموافق 3 أكتوبر 2017م، بهدف رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية لتكون محققة للغايات المنشودة من إنشائها، ومواكبة لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية في ضوء أهداف ومركبات رؤية السعودية 2030.

يعمل الصندوق على تعزيز أداء الصناديق والبنوك التنموية، وتحقيق التكامل والتنسيق بينها، ورفع كفاءة التمويل والإقراض التنموي، وتعزيز استدامتها، ومراجعة اختصاصاتها واستراتيجياتها وتنظيماتها وهيكلها، وخطتها التنفيذية، وآليات التمويل والإقراض المعمول بها، وتحديثها بما يلي متطلبات أولويات التنمية. من خلال هذه الجهود، يسهم صندوق التنمية الوطني في دعم السياسات، والقرارات الاقتصادية التي تعمل عليها الحكومة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني.

كيف ترتبط الصناديق والبنوك التنموية الأخرى في المملكة بصندوق التنمية الوطني؟ كما نود أن نعرف طبيعة عملك داخل الصندوق، والدور الذي تقومون به في إطار هذه المنظومة التنموية؟

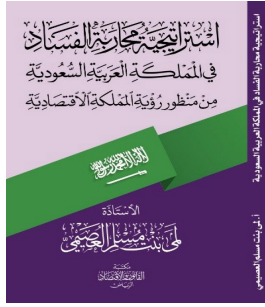
يرتبط بصندوق التنمية الوطني 12 صندوقاً وبنكاً تنموياً، يشرف عليها تنظيمياً ويدعمها استراتيجياً صندوق التنمية الوطني لتحقيق الكفاءة، والتكامل في أدائها بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ومن خلال وحدة التنمية والبحوث الاقتصادية ودعم السياسات Development economic research and policy advocacy (DERPA)، يعمل الصندوق على تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأنشطته، وتقديم التوصيات المبنية على دراسات موضوعية، ودعم الجهات التابعة في تطوير السياسات والمبادرات التنموية. أما طبيعة عملي في الصندوق فتتمحور حول المساهمة في هذا التوجه، من خلال دعم التنسيق بين الجهات التنموية، وتعزيز التكامل ورفع كفاءة الأداء لتحقيق الأثر المستدام.

ما أبرز القطاعات الواعدة في الاقتصاد السعودي خلال المرحلة المقبلة؟

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً متسارعاً يواكب التغيرات العالمية، وتسعى المملكة إلى تنويع مصادر دخلها





ملخص كتاب:

استراتيجية محاربة الفساد في المملكة العربية السعودية من منظور رؤية المملكة الاقتصادية

لذا ينوه الكتاب إلى أن المملكة صنعت بيئة استثمارية مناسبة للمستثمرين ينبغي المحافظة عليها، ومكاسبها المهم للاقتصاد السعودي. لقد حققت في سبيل ذلك في مشاريع ضخمة، واستثمارات استراتيجية مثل مشروع نيوم، والبحر الأحمر، والقدية والتي تتطلب جذب استثمارات محلية وأجنبية بمليارات الدولارات. كما أن تمكين القطاع الخاص يتطلب ليس فقط خصخصة عدد من القطاعات، والخدمات، ولكن أيضاً تسهيل الإجراءات الإدارية، وشفافيتها، وتقديم الدعم المناسب للمستثمرين. بالإضافة لذلك، قطعت المملكة شوطاً كبيراً في التحول الرقمي، وتفعيل الحكومة الإلكترونية مثل منصة "اعتماد" للمشتريات الحكومية و"أبشر" للخدمات العامة بهدف تقليل البيروقراطية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية.

لذا فمكافحة الفساد هدف اقتصادي بامتياز تشهده الدول الناجحة، وليس مجرد قضية أخلاقية أو إدارية فقط. وتأسيساً على ذلك أوضح الكتاب تأثيرات الفساد على الاقتصاد، وتشكل ذلك في عدة مجالات منها:

- ◀ إهدار المال العام: الفساد يؤدي إلى تسرب الموارد المالية من الخزينة العامة نحو جيوب أفراد لا يستحقونها، بدلاً من توجيهها للتنمية والاستثمار في البنية التحتية، أو الخدمات العامة.
- ◀ تقليل كفاءة الإنفاق العام: عندما تتم ترسية المشاريع بناءً على الرشاوى أو العلاقات، وليس بناءً على الكفاءة والجودة، مما ينتج عنه مشاريع ضعيفة أو غير مكتملة.
- ◀ تخويف المستثمرين: الفساد يُضعف الثقة بالبيئة الاقتصادية، ويجعل المستثمرين الأجانب، والمحليين مترددين في ضخ أموالهم في بيئة غير شفافة.
- ◀ انخفاض تحصيل الضرائب: التهرب الضريبي ينتشر في بيئة فاسدة، مما يقلل من الإيرادات العامة للدولة.
- ◀ تشويه المنافسة: الشركات النزيهة لا تستطيع المنافسة مع شركات تعتمد على الرشاوى والعلاقات، مما يضر بالابتكار والإنتاجية.
- ◀ وعلى عكس ذلك يحصر الكتاب المنافع الاقتصادية لمكافحة الفساد والمتمثلة فيما يلي:
- ◀ تحسين بيئة الأعمال: الشفافية والمحاسبة تجذب المستثمرين، وتعزز نمو القطاع الخاص.
- ◀ زيادة الإيرادات العامة: من خلال تقليل التهرب الضريبي والحد من تسرب الأموال.
- ◀ رفع جودة الخدمات العامة: عندما تُصرف الأموال بطرق نزيهة، يتحسن التعليم والصحة والبنية التحتية.
- ◀ تحقيق العدالة الاجتماعية: توزيع أكثر عدلاً للموارد، وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- ◀ دفع عجلة التنمية: اقتصاد نزيه هو اقتصاد أكثر قدرة على النمو المستدام.

وفي خاتمة الكتاب يتم التأكيد على دور الفساد في إعاقة النمو الاقتصادي، بينما مكافحته تفتح الطريق أمام تنمية عادلة ومستدامة. لذلك، ثمنت المؤلف حقيقتاً أن تُدرج رؤية السعودية 2030 مكافحة الفساد ضمن أولوياتها لما في ذلك من تعزيز لمكتسبات، ونمو اقتصاد المملكة العربية السعودية واستدامته.

صدر عن مكتبة القانون والاقتصاد بالرياض في 1446 هجري كتاب بعنوان: "استراتيجية محاربة الفساد في المملكة العربية السعودية من منظور رؤية المملكة الاقتصادية" للباحث على العصيمي، التي سلّطت في ثانيا الكتاب الضوء على أنواع وأشكال الفساد، وممارساته داخل المملكة العربية السعودية، وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

ركّز الكتاب على استراتيجية المملكة في محاربة الفساد من منظور رؤية 2030 والعلاقة الطردية بين نمو الاقتصاد السعودي وبين مكافحته الفساد. في السياق نفسه ذكرت اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد، ومن المعروف أيضاً أن المملكة انضمت إلى اتفاقيات دولية وإقليمية في محاربة الفساد مما يؤكد دور المملكة العميق والجاد والحازم في مكافحة الفساد، كما يؤكّد الكتاب دور رؤية السعودية 2030 في بتر منابع الفساد داخل المملكة، وذلك جعله ركيزة أساسية في تحقيق الرؤية.

يتناول الكتاب بصورة مفصلة موضوع الفساد وأنواعه المختلفة. فالفساد كمصطلح يغطي مجموعة كبيرة من الممارسات السياسية، و"الاقتصادية"، والإدارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تشعب أسبابها وتتنوع آثارها، حيث تشمل أنواعاً مختلفة من أمطال السلوك السيئة أهمها:

1. الرشوة.
2. الاختلاس.
3. استغلال النفوذ.
4. الابتزاز.

من البديهي أن غسيل الأموال والرشوة يمثلان خطراً كبيراً على أي اقتصاد هما في ذلك الاقتصاد السعودي، حيث تسهم هاتان الممارستان في تقويض الثقة بالنظام المالي، وتشجيع الفساد، وإضعاف النمو الاقتصادي.

وانطلاقاً من ذلك تطرق الكتاب بالتفصيل لأضرار غسيل الأموال على الاقتصاد السعودي ولخصها في عدة نقاط مهمة:

- ◀ التقليل من شفافية النظام المالي: يسهم غسيل الأموال في إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، مما يجعل من الصعب تتبعها، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين.
- ◀ تقليل الاستثمار: يقلل غسيل الأموال من جاذبية المملكة للاستثمار، حيث إن المستثمرين قد يخشون المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية غير الشفافة.
- ◀ تضخم الأسعار: يمكن أن يؤدي غسيل الأموال إلى ارتفاع الأسعار.
- ◀ تأثير سلبي على المنافسة: يضر غسيل الأموال بالمنافسة الشريفة، حيث إن الأنشطة الاقتصادية المشروعة قد تواجه صعوبة في المنافسة مع الأنشطة التي تعتمد على الأموال غير المشروعة.

وفي مقابل ذلك تطرق الكتاب إلى أضرار الرشوة، وانعكاسها الممكن على اقتصاد المملكة بما في ذلك تقليل كفاءة الأجهزة الإدارية.

ارتفاع تكاليف الإنتاج: فالرشوة قد تزيد تكاليف الإنتاج للشركات، حيث قد تكون مضطرة إلى دفع رشوى للحصول على تراخيص أو تصاريح.

تدهور صورة الدولة: الرشوة تؤثر سلباً على صورة الدولة، حيث إن الدول التي تعاني الرشوة قد تواجه صعوبة في جذب الاستثمار.

إستقلالية البنوك المركزية بين النظرية والتطبيق

Central Banks Independence: Between Theory and Practice

معالي الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي (سابقاً)

نائب محافظ مؤسسة النقد السعودي (سابقاً)

بعد الحرب العالمية الثانية، تمت هيكلة الاقتصاد العالمي وإنشاء المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتم ربط العملات بالدولار وربط الدولار بالذهب. ساعد هذا الوضع على الاستقرار الاقتصادي، إنما في فترة الستينات من القرن الماضي زاد المعروض النقدي من الدولار الأمريكي لتمويل الحرب في فيتنام، جرى على أثر ذلك فك ارتباط الدولار بالذهب في بداية السبعينات. بناءً عليه، شهد المستوى العام للأسعار، خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، ارتفاعاً نسبياً (بعض أسباب الارتفاع تعود لجانب العرض). ونتيجةً لذلك تعززت فكرة إستقلالية البنوك المركزية كجزء من إصلاح السياسة النقدية.

ترسخت أهمية إستقلالية البنوك المركزية بالتالي السياسة النقدية كنتيجة منطقية للتجارب الناشئة عن التدخل الحكومي خاصةً توجيه البنوك المركزية لطبع المزيد من العملة وما نتج عن ذلك من تدهور في قيمتها وفقدان الثقة وإدخال الاقتصاد في دوامة من التضخم والركود. كما أن تطوّر الأسس النظرية الاقتصادية مثل نظرية التوقعات الرشيدة كان لها الأثر البالغ على الدراسات الاقتصادية الكلية بما في ذلك موضوع إستقلالية البنك المركزي وأهميته ذلك في تحقيق الإستقرار النقدي ومن ثم الإستقرار المالي والاقتصادي. كما أن التوجّه إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبراً وتحرير الاقتصاد والخصخصة كلها عوامل عززت الدعوة لاستقلالية البنوك المركزية. ولا شك أن التطورات النقدية التي مرت بها ألمانيا كان لها دور مؤثر في منح الإستقلالية للبنك المركزي الألماني. أيضاً عندما تأسس البنك المركزي الأوروبي، تم تصميمه باستقلالية عن الحكومات بهدف تحقيق الاستقرار السعري في منطقة اليورو.



ذلك من ضبط مالي بحيث يكون الخيار الأنسب أمام السلطات المالية هو العمل على تخفيض النفقات لمراقبة العجز وضبطه حتى لا يخرج عن السيطرة.

تعود جذور النقاش في أهمية إستقلالية البنوك المركزية إلى ما نشأ عن تدخل الحكومات في أعمال البنوك المركزية خاصةً لجوء الحكومات إلى توجيه البنك المركزي لطباعة المزيد من النقود لتغطية النفقات، ذلك يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي بشكل هائل في بعض الحالات وارتفاع الأسعار بمعدلات غير مسبقة. على سبيل المثال، بلغ التضخم في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى إلى أكثر من ثلاثة ملايين ضعف بسبب الإفراط في طباعة النقود، جعل الأوراق النقدية في حينه ليست بذات قيمة لشراء السلع والخدمات.

يُصنّف موضوع إستقلالية البنوك المركزية - عن عمل الحكومات - على أنه أحد المواضيع الفنية البحتة الذي قد يعطي مساهمة للعامة دلالة مغايرة عن حقيقة دلالاته في بيئة عمل البنوك المركزية. في البداية يتفق مناصرو النظرية النقدية سواء التقليديين أو المجددين وكذا المؤسسات المالية والعاملين في الأسواق المالية والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية وبالطبع البنوك المركزية على أهمية إستقلالية البنوك المركزية في أداء عملها.

الاستقلالية في أبسط صورها ترمز إلى قدرة البنك المركزي على اختيار ما يراه مناسباً باستقلالية من أدوات للسياسة النقدية لتحقيق الأهداف المناطة به في نظامه. بالتأكيد توجد معايير أخرى تعزز الاستقلالية التي منها الاستقلالية المالية عن ميزانية الدولة، وطبيعة تشكيلة مجلس إدارة البنك المركزي، وصرامة أنظمتها المتعلقة بضوابط تمويل عجز الميزانية العامة (عدم التمويل يعزز الاستقلالية)، والتدقيق الخارجي المستقل لمركزه المالي، وغيرها مما سيتم التطرق له لاحقاً. الاستقلالية للبنك المركزي لا تمنع التنسيق مع السياسات المالية والاقتصادية الأخرى بما لا يؤثر على أدائه لمهامه باستقلالية.

يتوازى مع حصول البنك المركزي على الاستقلالية وجود إطار متكامل للحوكمة والمساءلة عن مدى النجاح في تحقيقه للأهداف المناطة به. التأكيد على موضوع الاستقلالية للبنك المركزي مهم جداً لبث المصداقية والثقة لدى المتعاملين في الأسواق المالية لتحقيق هدف الاستقرار السعري وما ينشأ عن ذلك من استقرار مالي واقتصادي. أحد أسباب الاستقرار المالي ما يترتب على الاستقلالية من ضبط لإيقاع تمويل عجز الميزانية العامة أو منع التمويل برتمته من البنك المركزي، وما يتولد عن

التضخم ضمن الهدف المرسوم له. ولكون السياسة النقدية ذات هدف (اهداف) محدد، فإنها لا توفر حلولاً سريعةً وناجعةً للتحديات الهيكلية التي تتطلب إصلاحات اقتصادية جذرية.



ولعل السجل في الأشهر الماضية بين الرئيس الأمريكي ورئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإعلانه انه لن يقدم استقالته من رئاسة البنك وسيستمر حتى انتهاء فترة ولايته، إضافةً إلى أن رئيس البنك لم يستجب لطلبات الرئيس الأمريكي بخفض معدلات الفائدة كونه يرى الترتيب لمعركة أثر التغيرات في التعريفات الجمركية على معدل التضخم. لا شك أن هذا الموقف سيخلف في الكتب الأكاديمية الاقتصادية المتخصصة في المجال النقدي على أنه دليل ساطع على ما يتمتع به البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من إستقلالية عن السلطة التنفيذية. لذا يتابع المتخصصون والإعلام محاضر اجتماعات البنك الفيدرالي الأمريكي كونه يوضح احتمالات توجه السياسة النقدية حتى لا يفاجأ الأسواق بالتغيرات وما قد ينشأ عن ذلك من تقلبات غير محمودة.

من جانب آخر، فمنذ شهر يوليو لعام 2019، تم تعيين خمسة محافظين للبنك المركزي التركي بعضهم لم يكمل حتى سنة واحدة. نشأ عن هذا الوضع معدلات مرتفعة للتضخم تعدت 50% لعامي 2023 2024 مسببة انخفاض ملحوظ في قيمة الليرة التركية بأكثر من 500%، وتخطى معدل الفائدة 40% بداية العام الحالي 2025 وذلك نتيجة للتدخل من طرف السلطة التنفيذية في أعمال البنك المركزي.

في الختام، بدراسة نظام البنك المركزي السعودي، فقد أكد النظام على جوانب متعددة لاستقلالية البنك المركزي التي منها على سبيل المثال: الإستقلال المالي والإداري، ووضوح الأهداف في نظامه التي منها المحافظة على الإستقرار النقدي، ووضع وإدارة السياسة النقدية، وأنه المسؤول الوحيد عن وضع السياسة النقدية وتنفيذها، واختيار أدواتها وإجرائاتها التشغيلية، كما أكد النظام أنه لا يجوز تمويل الحكومة وإقراضها، وأكد النظام أيضاً أنه ليس لأياً من أعضاء مجلس الإدارة منصب أو وظيفة في جهة عامة أو لدى أي من المؤسسات المالية، إضافةً إلى أن المحافظ هو رئيس مجلس الإدارة، والبنك مراجع خارجي مستقل للحسابات يعينه مجلس الإدارة، وأكد النظام انه لا يجوز التدخل بأي صورة في تسيير أعمال البنك أو التعرض لسياساته أو فرض الرقابة عليه أو تدقيق حساباته أو على ما يرميه من عقود أو اتفاقيات.

تم بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي ولعقدين من الزمن تحقيق استقرار سعري بدون تحديات تذكر بما يمكن وصفه نجاحاً للبنوك المركزية باستخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية التي من أهمها معدلات الفائدة للوصول للمستوى المستهدف للتضخم (يرى البعض أن نجاح السياسة النقدية في تلك الفترة يعود للظروف المؤاتية حيث استفاد الاقتصاد العالمي من عوامل مؤاتية على جانب العرض مثل دخول الاقتصادات الناشئة خاصة الصين إلى الاقتصاد العالمي). ووصف بعض محافظي البنوك المركزية تلك الفترة انها فترة "ملمة" للسياسة النقدية كونها من دون تحديات، بل وصف محافظ بنك إنجلترا السياسة النقدية في فترة التسعينات أنها على وضع "الطيران الذاتي" تعبيراً عن خلو تلك الفترة من أي تحديات تذكر.

ومع نشوء الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2007 وأوائل عام 2008 في الاقتصادات المتقدمة، وأثر تلك الأزمة على استقرار المؤسسات المالية والنمو الاقتصادي في تلك الدول، وما صاحب تلك الأزمة من واقع تمثل في أن الاستقرار السعري لم يعد تحدٍ في ظل تراجع معدلات التضخم عند معدلات منخفضة للفائدة، أدى هذا الوضع إلى تقييد أدوات السياسات النقدية التقليدية للتعامل مع الأزمة. لذلك ظهرت الحاجة إلى تبني أدوات غير تقليدية للسياسة النقدية للتعامل مع الأزمة مثل التيسير الكمي (تم ضخ سيولة في الاقتصاد تزيد عن عشرة تريليون دولار أمريكي خلال الأزمة) كان له أبلغ الأثر في تحقيق الإستقرار المالي والاقتصادي.

استمرت معدلات الفائدة عند مستوياتها المنخفضة حتى نشبت أزمة كورونا عام 2020. وتعد تلك الأزمة واحدة من أكبر التحديات التي واجهت البنوك المركزية كونها بدأت من القطاع الصحي ثم انتقل أثرها إلى القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، كما أثرت على جانب العرض في الاقتصاد. اضطرت البنوك المركزية على أثر تلك الأزمة إلى ضخ المزيد من السيولة وتخفيض معدلات الفائدة إلى معدلات صفرية بل أصبحت سالبة في بعض الحالات. نشأ عن تلك السياسة بداية ظهور بؤر تضخم خاصة في الاقتصادات المتقدمة، وتزايد التضخم مع الحرب في أوكرانيا، بما أدى إلى مزيد من الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي قدرته البنوك المركزية في الدول المتقدمة خطأً في البداية أنه ظاهرة عابرة، اضطرت على أثر ذلك إلى رفع أسعار الفائدة بشكل سريع إلى معدلات عالية نسبياً لمواجهة التضخم انعكست على الاقتصاد. هذا الوضع أدى إلى ظهور حالة الجدل مرة أخرى بخصوص إستقلالية البنوك المركزية، إلا أنها لم تستمر طويلاً.

ولأهمية موضوع إستقلالية البنك المركزي، ينظر إليه أنه أحد جوانب الإصلاح المضمنة في البرامج الاقتصادية والنقدية للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية مثل برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي. لذا تقوم هذه المؤسسات بدراسة نظام البنك المركزي بعناية واقترح التعديلات التي تراها مناسبة لتعزيز الإستقلالية. الرأي السائد أن الإستقلالية تساعد على ضبط المالي لنفقات الحكومة بحيث لا تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز في الميزانية، بل ستتخذ الحكومات بذاتها الإجراءات المناسبة لضبط المصروفات وتعزيز الإيرادات. الشواهد كثيرة لممارسات تمويل العجز من قبل البنك المركزي وما نشأ عنها من ارتفاع كبير وغير مسبوق في معدلات التضخم. لقد أجرى صندوق النقد الدولي دراسة شملت 17 بنكاً مركزياً في أمريكا اللاتينية على مدار المائة عام الماضية، من أهم نتائج الدراسة أن زيادة درجة الإستقلالية للبنوك المركزية ذات ارتباط وثيق بالقدرة في السيطرة على مستوى



*مصلحان مُضلّان: استقلال الطاقة والطاقة النظيفة Two deceptive terms: “energy independence” and “clean energy.”

د. بول سوليفان

المجلس الأطلسي وجامعة جونز هوبكنز

Dr. Paul J. Sullivan

Atlantic Council, and Johns Hopkins University

والفلزات المستخدمة في تصنيعها؟ وكيف تُعالج هذه المعادن؟ وكيف تُنقل هذه الأنظمة للاستيراد والتصدير؟ وكيف تُبنى؟ وما هي مصادر الطاقة الأخرى المستخدمة في تصنيعها؟

اسأل عمال مناجم الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمال مناجم النيكل في إندونيسيا لترى مدى نفاثة هذه الأنشطة. وهذا يُثير الشكوك حول عدم النفاثة الأخلاقية لبعض ما يسمى “الطاقة النظيفة”، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. اسأل عمال مناجم الليثيوم في مختلف أنحاء العالم. إن الطاقة النظيفة أبعد ما تكون عن النفاثة، لكن بعض أنواع الطاقة أنظف من بعض. غالباً ما ينظر “مؤيدو” الطاقة النظيفة إلى الملوثات فقط على مستوى تطبيقات التكنولوجيا، مثل دوارات الرياح التي لا تُنتج ثاني أكسيد الكربون. لذا يجب مراعاة كامل سلسلة التوريد بأكملها. يُهيمن الصين على إنتاج أنظمة “الطاقة النظيفة” ولكن باستخدام الفحم بشكل رئيسي في تصنيعها.

لنلقِ الآن نظرة على المركبات الكهربائية، والتي تُسمى غالباً “نظيفة”. فكيف تُصنع هذه المركبات، وبماذا؟ وكيف تصل من مكان تصنيعها إلى العملاء؟ وما حجم التعدين غير النظيف الذي استُخدم في صناعة هذه المركبات “النظيفة”، وخاصةً بطارياتها؟ ماذا يحدث عند انتهاء عمرها الافتراضي؟ إن السيارات الكهربائية من الصين تُصنع بشكل رئيسي باستخدام الفحم، وتستخدم الكهرباء المُولدة منه أيضاً. هل هذا نظيف؟

أي منتج أو عملية يجب تحليلها على كامل سلسلة توريدها ودورات حياتها. ويجب مقارنتها بمنتجات وعمليات أخرى على مدار سلاسل توريدها ودورات حياتها. وإلا، فإن أي ادعاءات حول “نظيف” أو “أنظف” هي ادعاءات مضللة. لقد ترسخت مفاهيم “الطاقة النظيفة” و“استقلال الطاقة” في أذهان الكثيرين، وهذه المفاهيم مقبولة بشكل كبير ولكنها مفهومة بشكل خاطئ لدرجة أن التضليل غير ظاهر للكثيرين. لو دخلت منزلاً ورأيت جزءاً منه مُغبراً ومتسخاً، هل ستوافق على أنه منزل نظيف ولكن دعونا نخفي الأجزاء المغبرة والمتسخة ونحدث فقط عن غرفة الطعام والمطبخ النظيفين للضيوف؟ هل هذا صادق؟

كتب السير والتر سكوت مقولته الشهيرة: “يا لها من شبكة متشابكة ننسجها، عندما نمارس الخداع لأول مرة؟”، بالتأكيد، إن استخدام عبارات مضللة في سياسات الطاقة سيدفعنا أكثر فأكثر إلى منحدر زلق من الخداع والسياسات المدمرة. إن الحقيقة مهمة...

* أصل المقال بالإنجليزية تم نشره سابقاً في نشرة الاقتصاد (عدد مارس 2024)

مصطلح “استقلال الطاقة” مجرد خرافة، واستخدامه خداع، وينطبق الأمر نفسه على مصطلح “الطاقة النظيفة”. يُخلط باستمرار بين استقلال الطاقة وزيادة أمن الطاقة. إذا استوردت دولة ما أي طاقة، فإنها لا تتصف باستقلالية الطاقة، ولا تتمتع الدولة باستقلالية الطاقة إذا تقيت أو قطع غيار أنظمة الطاقة مستوردة. وإذا استوردت خبراء طاقة، فإنها كذلك لا تتصف باستقلالية الطاقة. وإذا كان أي تمويل لنظام طاقة يأتي من خارج الدولة، فإنها لا تتصف باستقلالية الطاقة.

لا تُعد أي دولة مستقلة في الطاقة إذا لم تُنشئ ناقلاتها وناقلات الغاز الطبيعي المُسال بنفسها. لنفترض أن دولة ما لم تُطور شبكة الكهرباء الخاصة بها بكل تعقيداتها وأجزائها، بما في ذلك جوانب إنترنت الأشياء، بالاعتماد فقط على محتوى محلي. في هذه الحالة، لا تُعد هذه الدولة مستقلة في الطاقة. إذا كانت البنية التحتية للطاقة لأي دولة تتضمن عنصراً أجنبياً، مثل مصفاة كبيرة أو محولات كهرباء أو رقاقة إلكترونية، فإنها لا تُعد مستقلة في الطاقة.

تعتمد البلدان على بعضها البعض في الطاقة، وهذا جزء من واقع التجارة والتنمية والتغير التكنولوجي والخيارات المتاحة. هل نطالب بالاستقلالية في الغذاء والأسمدة والنقل والمواد الكيميائية وتكنولوجيا المعلومات، وحتى في صناعة الألعاب، في ظل أنظمة التجارة والتكنولوجيا والتنمية العالمية الضخمة والمعقدة؟ كما يمكن لفوائد التجارة والتعاون في التكنولوجيا وغيرها من التطورات أن تُبطل. وبذلك سترتفع التكاليف نظراً لتجاهلنا فوائد التجارة الهائلة تاريخياً. الدولة الوحيدة التي اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي الحقيقي في العقود الأخيرة كانت دولة ألبانيا المنغلقة الستالينية بقيادة أنور خوجة. وقد وقعت هذه الدولة في فخ الفقر والتي تخلصت منه أخيراً بفضل التجارة والتدفقات المالية والتكنولوجية والتدفقات التعليمية/المعلوماتية.

ويمكنني الاستمرار في الحديث - وغالباً ما أفعل ذلك في الفصول الدراسية - من خلال تقديم المشورة والمحاضرات العامة، لكن هذا عادةً ما يكون مجهوداً شاقاً. وفي بعض الأحيان، الأمر يشبه تسلق جبل إيفرست دون أكسجين. الكلمات لها معنى ويجب استخدام هذه الكلمات بمعناها الحقيقي، لا للتضليل. لقد تم خداع الكثير من الناس، وما زالوا يخدعون، سواءً عن قصد أو عن غير قصد، في جميع أنحاء العالم. وكثيراً ما يُخلط بين “الطاقة النظيفة” و“الطاقة الأنظف”.

لا توجد طاقة نظيفة بل بعض أنظمة الطاقة أنظف من غيرها. والذين يدعون أن أي نظام طاقة هو طاقة نظيفة فإنهم منخرطون في الخداع. فغالباً ما يُقال أن طاقة الرياح والطاقة الشمسية وأنظمة الطاقة المتجددة الأخرى نظيفة، لكن هذا ليس صحيح عند النظر لسلاسل توريدها ودورات حياتها. فمن أين تأتي المعادن

كيف ستعيد السعودية تشكيل اقتصادها غير النفطية؟

How Saudi Arabia will reshape its non-oil economy?

أ. أحمد فلاح الجهني

مستشار اقتصادي وعضو جمعية الاقتصاد السعودية

بينما في الجانب الآخر تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في المملكة إلى إعادة هيكلة، مثل قطاعي تجارة الجملة، والتجزئة، وقطاع التشييد، والبناء. ومن الضروري إجراء مراجعة دقيقة لهذه القطاعات ودراسة معطياتها، حيث إنها تعتمد بصورة كبيرة على العمالة غير السعودية وغير المتعلمة. بالإضافة إلى ذلك تعاني هذه القطاعات من "النمو الذاتي" وذلك لأنها مرتبطة نموها بالإنفاق الحكومي فإذا أنفقت الحكومة على المشاريع تنتعش هذه القطاعات وإذا انخفض الإنفاق الحكومي تنكمش قطاعات مثل: قطاع التشييد والبناء وغيرها من القطاعات. ويتعين علينا إعادة هيكلتها لتتوافق مع طموحات رؤية 2030، ولهذا يستدعي رؤية جديدة تضمن استدامتها وتطورها.

وعند إجراء المقارنة، يتبين أن الاقتصاد السعودي في الأعوام الماضية اعتمد أساساً على القطاع النفطي، الذي يُعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وأساساً لازدهار القطاع الخاص. لذلك، أطلقت رؤية المملكة 2030 بهدف تنويع الاقتصاد وتعزيز حصة القطاع الخاص ورفع مساهمة الأنشطة غير النفطية، وتقليل ارتباطه بالإنفاق الحكومي المتأثر بالنفط، وفي نهاية عام 2024 بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نحو 49% مع هدف طموح للوصول إلى 65% بحلول عام 2030، وقد شهد القطاع الخاص خلال الأعوام الثمان الماضية نمواً ملحوظاً بنسبة 49% ليصل حجمه إلى 2.3 تريليون ريال بنهاية عام 2024.

تسعى رؤية المملكة 2030 لرفع مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد إلى ما يزيد عن 75%، وتعزيز دور القطاع الخاص ليشكل 65% من الناتج المحلي الإجمالي. وتُراهن الرؤية برؤية عميقة وبُعد نظر، على أن القطاع الخاص سيكون المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد في المستقبل. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة لإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية الخاصة، لتمكينها من قيادة مسار النمو المستدام.



الرمال كمصدر لإعادة التصنيع والتصدير، مما يساعد في إنتاج مواد تدعم نمو الاقتصاد غير النفطي.

وتتمثل الفرص الأخرى في تعزيز القطاع الخاص من خلال استراتيجية إحلال الواردات، حيث تقدر قيمة الواردات من حجم الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19% خلال عام 2024 حيث لدينا مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة يمكن توطيئها. وذلك يوجد لدينا إمكانيات كبيرة لتطوير صناعات محلية من خلال استراتيجية تعزيز الصادرات وتوطين الواردات، بالإضافة إلى البحث والابتكار، مما سيسهم في نمو الاقتصاد غير النفطي.

ومن المهم أن نلاحظ أن قطاع الصناعات يعد من القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها في كافة الأوقات، ويفضل أن يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي. كما أن القطاعات الخدمية تُعتبر من المجالات الواعدة، حيث لديها الإمكانية لتحقيق نسبة عالية من التوطين وتساهم بشكل فعال في تعزيز الاقتصاد غير النفطي.

تمتاز المملكة العربية السعودية بخصائص فريدة تميزها عن باقي دول العالم، حيث منحها الله - سبحانه وتعالى - مجموعة من المقومات الاقتصادية والطبيعية. ومن هذه الخصائص التنوع الجغرافي الذي تتمتع به والذي يمكن أن يسهم في تعزيز مساهمة الاقتصاد غير النفطي. فعلى سبيل المثال، توجد كميات كبيرة من المعادن التي لم تُستغل اقتصادياً، حيث تقدر قيمة المعادن الموجودة في باطن الأرض حوالي 9.4 تريليون ريال (وفقاً لأرقام وزارة الصناعة والمعادن)، ونتيجة ذلك هدفت رؤية المملكة إلى تعزيز قطاع التعدين ليصل حجمه إلى حوالي 80 مليار دولار بحلول عام 2030.

ومن الأمثلة على المعادن التي لم تستغل في المملكة، "الرمال" التي يمكن استخدامها في العديد من الصناعات مثل: صناعة الزجاج وصناعة رقائق الحاسوب والألواح الشمسية التي تعتبر من القطاعات الحيوية التي توفر فرصاً كبيرة لتعزيز الاقتصاد غير النفطي. وسوف تساهم هذه الصناعات في رفع نسبة الصادرات غير النفطية وجذب الاستثمارات. كما يمكن استخدام

يتضح من الجدول أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في أوج ازدهاره، حيث نما بنسبة 57%، وهو نفس معدل النمو الذي شهدته الخدمات الاجتماعية والشخصية خلال هذه الفترة.

وشهد قطاع الزراعة والأسماك نمواً ملحوظاً بنسبة تقارب 55% خلال الفترة من 2016 حتى 2024، بينما حقق قطاع التعدين (لا يشمل النفط) نمواً بنسبة 50%. كما نما قطاع التشييد والبناء بنسبة 42%. وفي الوقت نفسه حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً بنحو 47% خلال فترة الرؤية. أما قطاع الكهرباء والغاز والماء، فقد سجل نمواً بمعدل 33%. ويعتبر قطاع النقل والتخزين والاتصالات الأقل نمواً، حيث حقق زيادة بنسبة 31%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدم جاهزية البنية التحتية لهذا القطاع، مما يجعله أقل تنافسية. ورغم ذلك، يمتلك هذا القطاع فرصة كبيرة للنمو، حيث تقدر قيمة التجارة البحرية على البحر الأحمر بنحو 10 تريليون ريال، ومن المتوقع أن يشهد نمواً ملحوظاً بعد اكتمال مشروع الجسر البري بإذن الله تعالى.

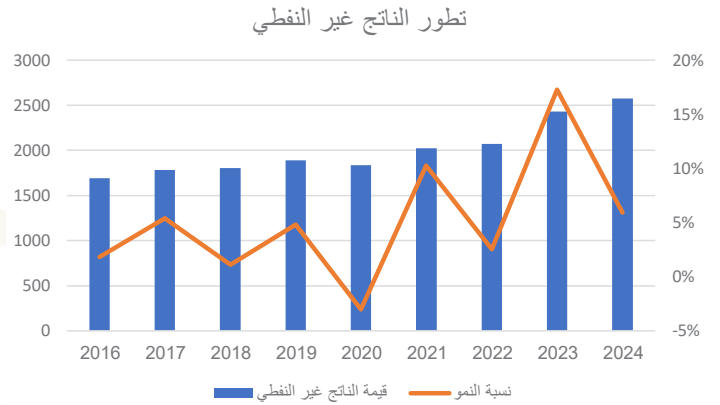
مما سبق يتضح أن هناك المزيد من الحاجة لدراسة وتحليل هذه القطاعات والكشف عن التحديات والفرص التي تميز كل قطاع، بالإضافة إلى تحديد أسباب ضعف النمو والمعوقات المتعلقة بنسبة السعودية. على سبيل المثال قطاع الزراعة، نجد أن نسبة السعوديين منخفضة جداً، مما يتطلب القيام بدراسة شاملة لأسباب انخفاض هذه النسبة والموارد اللازمة لتطوير هذا القطاع وزيادة حجمه.

وفي المقابل وصل إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص إلى ما يقارب 11.8 مليون شخص، حيث يمثل السعوديون نحو 20% من هذه القوة العاملة، ونجد أن خدمات المال والتأمين تُعتبر الأعلى نسبة سعودة من بين القطاعات الاقتصادية، حيث تصل إلى 83%. وفي مجال التعدين تصل إلى 56%. أما في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، فتُقدر بنحو 51% بينما تبلغ في تجارة الجملة والتجزئة حوالي 23%. كما تُقدر نسبة السعوديين في قطاع النقل والتخزين حوالي 20%. وفي قطاع التشييد تصل إلى 13%، وفي القطاع الزراعي، تمثل حصة السعوديين نحو 10%.

وفي الختام، يسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على القطاعات الحيوية الواعدة التي تؤدي دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تحديد الأنشطة التي تتيح فرص العمل للمواطنين السعوديين ونسب تواجدهم فيها. ومن المعلوم أن هناك قطاعات نشطة تتمتع بجاذبية عالية للكوادر الوطنية وتساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية، مثل قطاع التعدين، الصناعة، التأمين والمالية. بينما تبرز قطاعات أخرى بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلتها لتتوافق مع تطلعات رؤية المملكة 2030.



رسم بياني يوضح تطور الأنشطة غير النفطية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016-2024)



مصدر البيانات الهيئة العامة للإحصاء.

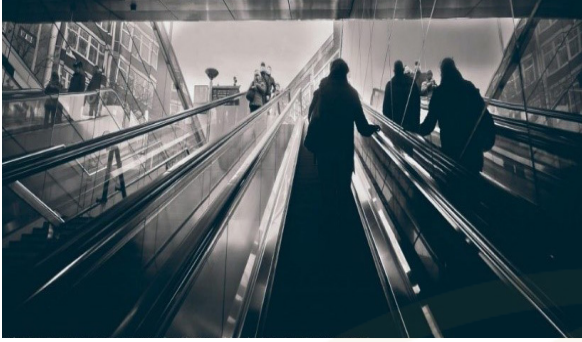
ويوضح الرسم البياني أعلاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية نمواً ملحوظاً خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2024، حيث بلغ متوسط النمو نحو 5.1%. ويُعد هذا الأداء الاقتصادي متميزاً في ظل التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي، والتقلبات التي طرأت على أسعار الطاقة، إلى جانب التحولات الهيكلية التي تشهدها المملكة. ورغم هذا النمو الإيجابي، لا تزال هناك فرص واعدة لرفع متوسط النمو، وذلك من خلال المعالجة الدقيقة وإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، وسنتناول أبرز هذه القطاعات في هذا المقال.

الجدول أدناه يوضح نسبة نمو قطاعات الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ما بين عام 2016 و2024 ونسب توظيف السعوديين وغير السعوديين في هذه القطاعات.

جدول: مقارنة قطاعات الناتج المحلي غير النفطي (2016 - 2024)

القطاع	معدل نمو القطاع خلال فترة الرؤية	نسبة السعوديين في القطاع	نسبة غير السعوديين في القطاع
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	57%	83%	17%
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	57%	51%	49%
الزراعة، الغابات، والأسماك	55%	10%	90%
أنشطة تعدينية وتحجيرية أخرى	50%	56%	44%
التشييد والبناء	42%	13%	87%
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	47%	23%	77%
الكهرباء والغاز والماء	33%	31%	69%
النقل، والتخزين، والاتصالات	31%	20%	80%

النسب في الجدول استُخرجت بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء 2024.



ما هو الاقتصاد الخفي؟

What is the hidden economy?

د. أحمد زكريا عيصي

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة الملك سعود

أولاً: الآثار السلبية للاقتصاد الخفي:

- فقدان بعض من الحصيللة الضريبية المؤدية للنقص في إيرادات الدولة، وبالتالي النقص في نفقات الدولة الضرورية، أو حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.
- عدم دقة بعض المؤشرات الاقتصادية، وبعض الإحصائيات والبيانات ذات العلاقة، مما يترتب على ذلك وضع سياسات اقتصادية غير مناسبة، وغير سليمة في بعض الأحيان.
- عدم الاستقرار في الوظائف المرتبطة بالأنشطة الخفية، مما يؤثر سلباً على حالة البطالة.
- انتشار السلع غير المطابقة للمواصفات، والمقاييس النظامية، مما قد يلحق الضرر بالمستهلكين.
- يؤثر مناخ خصب لتفشي ظواهر التستر، والغش، والتدليس، والاحتيال للسلع والخدمات، وذلك لغياب الرقابة الرسمية.
- يساعد على انتشار الجريمة، وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني.
- يشجع الكثير من الطلاب على ترك التعليم، وخصوصاً في العائلات ذات الدخل المنخفضة للالتحاق بعمل غير رسمي لمساعدة أفراد العائلة.

ثانياً: الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي فتتضمن:

- تقديم سلع وخدمات لذوي الدخل المنخفضة بأسعار تقل عن أسعار الاقتصاد الرسمي تلبي احتياجاتهم ورغباتهم.
- تخفيض معدل البطالة بتوفير فرص الحصول على دخل أساسي أو إضافي للأفراد العاطلين عن العمل.
- اندماج مكاسب الاقتصاد الخفي مباشرة في الاقتصاد الرسمي، مما يؤثر إيجاباً في نمو الاقتصاد القومي، وإيرادات للدولة من الضرائب.

وسائل مكافحة أنشطة الاقتصاد الخفي

- تعدد أساليب مكافحة أنشطة الاقتصاد الخفي، منها على سبيل المثال ما يلي:
- الإلزام القانوني للفواتير الإلكترونية للخدمات وغيرها.
- العقوبات الرادعة للعبالة المخالفة، وحالات التسول، وغيرها من الأنشطة غير الشرعية.
- نشر الوعي بين الأفراد بأضرار الأنشطة غير المشروعة كالمخدرات، والجنس والسلاح وغير ذلك.
- تعديل التشريعات الضريبية بما يحقق العدالة، وعدم المخالفة في أسعار الضرائب.
- التقليل من التعقيدات الحكومية، ومحاربة أنشطة السوق السوداء.
- توفير فرص عمل بدخول مناسبة لمن لهم القدرة والرغبة في العمل، والقضاء على البطالة.
- المواجهة الحاسمة لتجارة المخدرات والأعضاء البشرية والجنس والسلاح.
- أحكام الرقابة على عمليات غسل الأموال.
- تقديم مزايا متعددة لتشجيع على العمل بشكل رسمي.

يقصد بالاقتصاد الخفي أو السري أو غير الرسمي أو الموازي أو غير المنظم، أو غير المرئي، أو غير المسجل، أو اقتصاد الظل كافة الأنشطة المولدة للدخل، وغير المسجلة رسمياً، نتيجة لقيام أفراد أو جماعات من خلال منشآت صغيرة أو بشكل فردي بتقديم سلع، أو خدمات لا تدخل ضمن الحسابات الرسمية للناتج القومي، وهي إما أن تكون أنشطة مشروعة كالمهن الحرفية، والباعة المتجولين، وأنشطة الأسر المنتجة وما في حكمها، أو غير مشروعة كتجارة المخدرات، والاحتيال، والسرقعة والنصب والغش والتستر التجاري، والتسول، وبيع الأعضاء البشرية والرشاوى، وهي أنشطة مخالفة للنظم أو القوانين. وجميعها أنشطة تتولد عنها دخول حقيقية، أو ضمنية لا تخضع لرقابة السلطات الرسمية.

والقصد من الإخفاء هو إما لأنها تقدم بصورة غير نظامية تهرباً من الالتزامات والضرائب والرسوم، وإما لطبيعة تلك الأنشطة المولدة للدخل المخالفة لنظم الدولة وتشريعاتها. هذا، ويمثل حجم الاقتصاد الخفي في أغلب الدول نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي. طبقاً لدراسة صندوق النقد الدولي لعام 2018 بلغ متوسط نسبة حجم الاقتصاد الخفي في جميع الدول 31.9%، وكانت الدول التي لديها أكبر 3 اقتصادات خفية هي زيمبابوي (60.6%)، وبوليفيا (62.3%)، وجورجيا 64.9%، أما أصغر 3 اقتصادات خفي فهي النمسا (8.9%)، والولايات المتحدة (8.3%)، وسويسرا 7.2%.

الأسباب: ويعود انتشار الاقتصاد الخفي إلى أسباب متعددة أهمها ما يلي:

- الارتفاع في أسعار الضرائب وتعددتها وعدم العدالة فيها، والذي يسهم في تشجيع الأفراد والمنشآت نحو المخاطرة والتهرب من سدادها من خلال إخفاء بعض الأنشطة.
- التعقيدات في النظم الإدارية والإجراءات الحكومية، مما يدفع الأمر إلى التحايل المؤدي إلى السوق السوداء.
- انخفاض في مستوى الدخل لبعض الأفراد، مما يدفعهم إلى القيام ببعض الأنشطة الخفية (غير الرسمية) كالأعمال المنزلية من أجل زيادة دخولهم.
- انتشار الباعة المتجولين، والعمل بشكل غير رسمي في الشوارع والطرق، خصوصاً في المناطق العشوائية.
- أنشطة المتاجرة في المحرمات والممنوعات ومنها: تجارة المخدرات، والأسلحة والغش التجاري، والجنس، وبيع الأعضاء البشرية، وكل الأنشطة والخدمات، التي يحظرها النظام والقانون.
- ضعف الوازع الديني وطمع بعض التجار في الحصول على أرباح غير عادية.
- انتشار الرشوة بسبب الفساد المالي، والإداري، والأخلاقي.
- ندرة توافر بعض السلع، والخدمات. بشكل رسمي.
- انتشار معاملات التجارة الإلكترونية، والتي يصعب متابعتها.

الآثار: للاقتصاد الخفي آثار سلبية وأخرى إيجابية، نلخصها فيما يلي:



التخطيط الإستراتيجي والاقتصاد: ارتباط وتكامل

Strategic planning and economics:
connection and integration

م. نبيل عبدالرحمن الحقباني

عضو جمعية الاقتصاد السعودية

تبرز أهمية التخطيط الإستراتيجي كعملية منظمة متسلسلة تهدف إلى وضع الأهداف والرؤى المستقبلية وتحديد الخطط والإجراءات اللازمة لتحقيقها وتنوع من حيث حجمها ونوعها ومدى الزماني المستهدف والكيان المستفيد من هذه الخطة، فعلى سبيل المثال تختلف طبيعة الخطط الوطنية - مثل رؤية المملكة 2030 - أو الخطط القطاعية مثل الاستراتيجية الوطنية للصحة أو الخطط الإقليمية من جهة، عن الخطط المؤسسية التي تستهدف مؤسسة أو كيان معين بحد ذاته من جهة أخرى، فيعتمد النوع الأول ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بديناميكية مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي الذي يعمل تحت مظلته وتكون مؤشرات اقتصادية مهمة مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والتضخم ومؤشر أسعار المستهلك وميزان المدفوعات وغيرها كمدخلات أساسية لبناء أي خطة إستراتيجية لها، بينما يركز النوع الثاني من التخطيط الموجه للاستراتيجيات المؤسسية على نظريات وتطبيقات الاقتصاد الجزئي مثل نظريات تخصيص الموارد وتحليل السوق وتحليل التكلفة والعائد واستراتيجيات التسعير وقوانينه ذات العلاقة مثل المرونة السعرية للطلب وPrice elasticity of demand وتكلفة الفرصة البديلة وإدارة المخاطر والقائمة تطول في استعراض تطبيقات الاقتصاد الجزئي في الاستراتيجيات المؤسسية.

كما تعتمد الاستراتيجيات الرصينة المحكمة على نماذج اقتصادية مهمة مثل SDS-CGE Model وغيرها من النماذج التي تساعد المخططين على وضع منظومة تنبؤية مبنية على أساس علمي تمكنهم من وضع سيناريوهات مختلفة لمراحل تنفيذ الاستراتيجيات وتكون مدخلاً محورياً لإدارة المخاطر والفرص على المدى المتوسط والطويل. كذلك تطبيقات نظريات الأمثلية Optimization Theories في الوصول لأفضل عائد ممكن بأقل التكاليف وهنا يلعب علم بحوث العمليات دوراً محورياً بتكامله مع تطبيقات علم الاقتصاد في التخطيط الإستراتيجي ويعمل كمساهم رئيس في دعم اتخاذ القرار في عمليات الاندماج أو الاستحواذ والشراكات الاستراتيجية وغيرها من التحركات الاستراتيجية الرأسية والأفقية في سلسلة القيمة.

يتراود كثيراً أن من بديهيات التخطيط الإستراتيجي البحث عن إجابات للأسئلة الخمسة الرئيسية 5Ws لأي خطة إستراتيجية وهي بالإضافة إلى كيف؟: ماذا What وأين Where ومن Who ومتى When ولماذا Why. ومن قوة علم الاقتصاد أنه يوفر إجابات لهذه الأسئلة في طرح نظريات ومنهجيات علمية تحتاجها الكيانات خصوصاً في الإجابة على السؤال الأهم من بين هذه الأسئلة الخمسة وهو لماذا؟ من خلال وضع تفسيرات علمية تعمل كمبررات وجوذية لأي كيان يعمل على تطوير أو تحديث توجهاته الاستراتيجية والمفاضلة بين خياراته في عالم ومنظومات شديدة التنافس على الموارد المحدودة.

من نافلة القول الإشارة إلى مفهوم الندرة Scarcity كحجر أساس ومنطلق محوري في بنية علم الاقتصاد كأحد فروع علوم الاجتماع، واعتباره أرضية مهمة انبثقت منها نظريات وتطبيقات علم الاقتصاد في شقيه الكلي والجزئي و كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية الاحتياجات والرغبات البشرية. وكذلك في تحليل الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك للسلع والخدمات، وفهم كيفية اتخاذ الأفراد والشركات والحكومات قراراتهم الاقتصادية، وتأثير هذه القرارات على تخصيص الموارد وتوزيع الثروة. كمتخصص في التخطيط الإستراتيجي لا يرواني شك بأن هذه المفاهيم لها جوانب ارتباط وتشابه بين علم الاقتصاد وعلم التخطيط الإستراتيجي كأداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال تطبيق منهجيات تحسين الفعالية Effectiveness والكفاءة Efficiency والتي ترتبط بدورها بمحدودية الموارد سواء الطبيعية أو المالية أو الموارد البشرية أو التقنية وغيرها وأمثلة الطرق لتوجيهها لتحقيق أعلى قيمة ممكنة من أي استراتيجية سواء كانت إستراتيجيات وطنية أو قطاعية أو مناطقية أو حتى على مستوى الشركات الربحية وغير الربحية.

قد تكون المكتبة العلمية فقيرة نسبياً في تناول العلاقة بين هذين الفرعين من العلوم ولم تتطرق الأدبيات العلمية بالشكل الكافي لهما بالرغم من الأهمية المتزايدة لعلم التخطيط الاستراتيجي وحجم الاستثمار الضخم فيه على مستوى دراسات استراتيجيات الدول والمؤسسات، وبالرغم من ذلك فنجد بعض المؤلفات الرصينة والعلماء الذين اهتموا في التأصيل والتنظير في هذا المجال ومن بينهم بول كروغمان Paul Krugman الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. كتب كروغمان العديد من الكتب والمقالات التي تربط بين النظريات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، خاصة في مجالات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية. ومن أشهر مؤلفاته مقال المنشور في مجلة Harvard Business Review بعنوان Country is not a company والذي تطرق فيه للفروقات بين السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني والاستراتيجيات المؤسسية للشركات وطبيعة النظام المغلق محدود الخيارات القابلة لأخذ مخاطر دنيا للأولى والنظام المفتوح للثانية وتعدد الخيارات ومستويات المخاطرة التي تدرج تحته.

كما يظهر اسم الاقتصادي الأمريكي الآخر ريتشارد لانجلوس Richard Langlois كأحد المؤلفين في هذا الفرع من العلوم ومن أهم مؤلفاته Strategy as economics versus economics as strategy المنشور عام 2003م حيث تناول فيه أوجه التشابه والتداخل بين هذين العلمين كون علم الاقتصاد يركز بشكل وصفي على مجمل المنظومة الاقتصادية والكفاءة فيها بينما علم التخطيط الإستراتيجي يتناول التخطيط ومهمات المدراء على مستوى المنشأة.

Trade Tensions, Tariffs and the Future of Middle East Oil ⁽¹⁾

Dr. Karen E. Young

Senior Research Scholar, Columbia University, Center on Global Energy Policy

Senior Fellow, Middle East Institute



The Trump Administration's decisions to apply tariffs on trade partners—adversaries and allies alike—has changed market sentiment, as many banks and their economists now see a recession as at least a 35 percent probability (and rising) for the US this year. Wood Mackenzie, an energy data and analytics firm, estimates that US tariffs imposed on China at a level of 60 percent would slow down global growth and overall demand for oil and other liquid fuels, driving down oil prices from 12\$ to 7\$ per barrel. The International Monetary Fund has cut global GDP growth expectations to 2.8 percent for this year, down from its 3.3 percent forecast just in January 2025. Continued uncertainty, despite a tariff reprieve, between the US and China do not yet signal a new wave of growth.

Gulf-Asia Interdependency Under Threat

Lower prices in the Middle East also significantly affect public finance, leading to further disaggregation between wealthier and poorer producer states in the region. We can identify three key effects for oil producers in the Middle East as we enter a period of heightened trade tensions and a potential global economic slowdown: 1) the Middle East-Asia interdependency will make both sides suffer a downturn; 2) a battle for market share will ensue, leaving weaker regional producers at a disadvantage; 3) access to capital and borrowing will define how countries can weather a longer downturn in oil prices.

First, Middle Eastern oil producers are increasingly tied to Asian markets; while their oil may not go directly to the United States, it fuels production in China, India, South Korea, Japan, and Vietnam, whose goods do. As Asian economies slow down due to US tariffs, their appetite for oil from the Middle East oil exporters will diminish. Beyond China, the implementation of tariffs on a host of other Asian economies will collectively threaten the Gulf states and the Middle East. Moreover, the investment environment for Gulf sovereign investment allocations across East, Southeast, and South Asia could deteriorate, not just Gulf investment in petrochemicals and refineries but also growing investment in technology and renewable energy projects.

Second, the OPEC+ alliance is ramping up production with an understanding that lower prices will persist. These producers, especially among the GCC states, know that competition for market share will depend on national oil companies maintaining healthy balance sheet and the ability to shield or adjust public finances to accommodate lower revenues.

Third, some MENA producers are better positioned than others; however, despite progress on diversification since the oil price downturn in 2014, public finances remain highly dependent on oil revenues. To segregate government spending and investment from oil revenues, GCC countries have turned to debt markets to finance deficits during periods of lower oil prices, helping to smooth public consumption over the ups and downs of the oil cycle. Borrowing in bond and syndicated loan markets by Saudi public entities continues to expand, with a slew of issuances in early 2025 with outstanding debt increasing 100\$ billion by 2027. This is a case of a country able to borrow. However, the yield curve on U.S. Treasuries continues to suggest that investors expect higher inflation and less likely cuts to Fed rates. For many regional producers, such capital is already difficult or inaccessible to them and their national oil companies and state-related entities because of weaker credit and «above ground» political risk.

Navigating the Future for Oil Producers

These global economic headwinds, amplified by U.S. tariff policy and uncertainties in how markets will respond, how investment in the United States may be deterred, and how global economic activity could become both more narrow in scope on a bilateral basis and more limited in volume, have put the Middle East's oil industry under immense pressure to deliver revenues to public finances and to edge out competitors. The Trump Administration's tariff policies will drive the Middle East and particularly the Gulf states closer to partners in Asia, especially China. China could commit to foreign investment and joint ventures in domestic manufacturing capacity in non-oil sectors like solar technology and EVs in the Gulf, even if their demand for oil declines. However, Gulf policymakers may find the U.S.' imposition of trade restrictions on Gulf partners and investment ties with China untenable.

(1) A longer and original version of this article was published with Georgetown Journal of International Affairs.
<https://gjia.georgetown.edu/2025/05/13/trade-tensions-oil-sanctions-and-the-future-of-middle-east-oil/>



The Evolving Global Economic Situation and its Implications for Saudi Arabia

Tim Callen

Visiting Fellow, Arab Gulf States Institute (Washington, D.C.)

Global financial markets swooned when President Trump announced sweeping tariffs on U.S. trading partners on April 2 (what he termed “liberation day”). The U.S. S&P 500 index fell by more than %10 and Brent oil prices by close to %12 over the following two days. Economists at major Wall Street firms and international organizations downgraded their growth forecasts fearing that higher tariffs would undercut trade, investment, and employment and boost inflation.

Since April, financial markets have been volatile as investors digest the almost daily updates from the White House on how tariffs will be applied. Nevertheless, U.S. equity markets have rallied strongly with the S&P 500 having risen by %17 from its April 8 low, and the index is now close to where it was at the time of President Trump’s inauguration on January 20.

Oil prices have not recovered in line with U.S. equity markets. Yes, Brent is off its 60\$ a barrel low of early May, but is trading around 65\$ a barrel compared to 77\$ a barrel in early April. While fears for economic growth, and hence global oil demand, may have eased, two factors are weighing on the oil market. First, OPEC+ has surprised with its decision to return output to the market at a faster pace than previously announced. Second, U.S. negotiations with Iran and Russia could potentially lead to an easing of sanctions on the oil industry in these countries, although again there is much uncertainty.

Saudi Arabia has enjoyed a sustained period of strong economic performance since the COVID19- pandemic. Real GDP growth averaged over %5 a year during 24-2021, with the non-oil economy expanding by an average of %7 a year. Strong economic growth has created new jobs, and the unemployment rate of Saudi nationals fell from over %12 at the beginning of 2021 to %7 at the end of 2024. The surge in oil revenues that followed the start of the war in Ukraine pushed the current account surplus to over 150\$ billion in 2022 and the fiscal balance into its first surplus since 2014. The increase in public sector spending, however, resulted in strong growth in imports of goods and services and outflows of foreign

worker remittances, and the external and fiscal balances were both in deficit in 2024.

While forecasting oil prices is a fool’s errand, it is worth asking what a sustained period of lower oil prices would mean for the Saudi economy. There has been progress toward economic diversification in recent years, but oil remains a key driver of the Saudi economy.

If oil prices average 65\$ a barrel in 2025, the fiscal deficit could be in the range of %6.5-4.5 of GDP, compared to a budget estimate of %2.3 of GDP, and the current account deficit could be over %4 of GDP (even as oil production increases under the OPEC+ plan). Achieving a fiscal deficit at the lower end of this range would require the government to meet its budget target of significantly cutting nominal spending this year. After the first quarter fiscal outcome, this is a tall order. A larger fiscal deficit will require the government to borrow more than planned. This borrowing will not be problematic given that government debt is still low, but it will likely come at a higher cost given U.S. bond market volatility and the demand for higher spreads by investors in a lower oil price environment.

What will happen to economic growth if lower oil prices continue? The Saudi economy started 2025 in good shape, with real non-oil GDP continuing to grow at a decent clip. Nevertheless, history suggests that if public spending is reduced, this will have an impact on the non-oil economy, although with some lag. It can be expected that real non-oil GDP growth would slip below %3 in 2025 and 2026. However, real oil GDP growth will pick-up as oil production increases. Overall real GDP growth could increase to %3 compared to less than %2 in 2023 and 2024.

In sum, lower oil prices will be a test for the Saudi economy and provide a useful check on how reforms have affected the economy’s reliance on oil. A more limited impact of lower oil prices on non-oil growth during this cycle than in the past would indicate a private sector that has become less dependent on oil revenues. The non-oil sector would truly be “non-oil.”

Abstracts from the Journal of Economic Studies

Vol. 17, Issue 1 (June. 2025)

The Journal of Economic Studies is a (periodical - scientific – Refereed) publication that is issued biannually by the Saudi Economic Association, since 1998. The Journal is concerned with publishing research and scientific reviews that have not been previously published, covering variety of economic topics and issues. The Journal of Economic Studies applies the Open Journal System (OJS), which is an open-source platform for managing and publishing academic journals online. The latest issue of JES (June. 2025 <https://japksu.com/index.php/esj/issue/view/122>) includes the following articles:

The Impact of Manufacturing Industries on Economic Growth in Egypt during the Period (2023-1974) (in Arabic)

Elsayed M.A. Elseraty and Manal M. Lutfi

Abstract: This study aimed to investigate the impact of the manufacturing industries on economic growth in Egypt from 1974 to 2023. The study examined the development of the Egyptian manufacturing sector during this period. Additionally, it analysed the backward linkages of manufacturing industries and their macroeconomic direct and indirect effects, using the Egyptian input-output table for the fiscal year 2017/2016. To understand the relationship between different branches of the manufacturing sector—divided into five key activities—and economic growth in the long run, the study employed a polynomial distributed lag (PDL) model. The results of the study indicated that the indirect effects realised outside the manufacturing sector surpassed the direct effects. Moreover, the econometric model confirmed that the long-term effects of growth in various branches of the manufacturing industry consistently exceeded their immediate effects. The study recommends the adoption of policies that enhance the reliance on domestic components in manufacturing industries and reduce the percentage of imports utilised.

Balancing Economic Growth and Environmental Quality within Gulf Cooperation Council (GCC) countries and Iran for The Period (2020-2001) (in Arabic)

Hidayah T. Alalyani

Abstract: This study delves into the impact of economic and industrial factors on environmental quality within Gulf Cooperation Council (GCC) countries and Iran. The research aims to analyze the relationships between export, renewable energy consumption, FDI inflows, annual industrial value-added growth, and their effects on per capita carbon dioxide emissions

in Saudi Arabia, UAE, Qatar, and Iran, using panel data models for the period (2020–2001). The findings indicate that exports have a significant negative impact on CO₂ emissions, suggesting that increased exports help reduce emissions. This can be attributed to the nature of exports within the countries. In contrast, FDI shows a mixed impact on CO₂ emissions. This reflects the complex nature of investment and its varying environmental standards. Furthermore, the growth in industrial value-added is found to increase CO₂ emissions, underscoring the environmental cost of industrial expansion. However, renewable energy consumption does not show a significant impact on reducing emissions, indicating that the current level of investment in renewable energy is insufficient to make a substantial difference in environmental quality. In summary, this study provides an in-depth understanding of the interplay between economic growth and environmental sustainability, emphasizing the crucial role of investment in shaping this dynamic.

Structural Impacts of the Resource Curse: Economic Challenges and Reform in Saudi Arabia (in English)

Nagwa A. Abdelkawy

Abstract: This study examines the dynamic relationship between macroeconomic variables and economic growth in Saudi Arabia from 1990 to 2022, focusing on oil revenues and key indicators such as stock market progression, the Human Development Index (HDI), the Consumer Price Index (CPI), and unemployment. Employing Johansen cointegration and Vector Error Correction Models (VECM), the analysis captures both short- and long-term interactions. The findings reveal that stock market progression has a marginal effect on long-term economic growth. At the same time, oil revenues exhibit a negative long-term correlation with GDP, reinforcing the presence of a resource curse in oil-dependent economies. Surprisingly, Human development shows a negative correlation with GDP, reflecting job market inefficiencies that hinder the translation of advancements in health and education into economic productivity. The job market imbalances and the dominance of the oil sector limit the utilization of human capital. Control variables like CPI and unemployment significantly influence economic growth, with unemployment demonstrating a robust negative relationship with GDP. These findings emphasize the need for financial market reforms and diversification efforts aligned with Vision 2030 to mitigate oil dependency and promote sustainable growth. This study contributes to the literature by highlighting the paradoxical relationship between human development and economic growth in an oil-dependent economy and addressing the structural challenges associated with the resource curse.

A Spatial Analysis of Point-of-Sale Activity in Saudi Arabia (in English)

Mohamad A. Alnafissa

Abstract: Point-of-sale (POS) data provides valuable insights into consumer spending habits and economic activity across various sectors. This study examines trends and regional variations in POS transactions and sales values in Saudi Arabia from 2016 to 2023. The research analyzes data from the Saudi Central Bank and the General Authority for Statistics. Utilizing descriptive statistical analysis and comparative analysis using Multivariate Analysis of Variance (MANOVA) to analyze sales values and transaction volumes across Saudi Arabian regions, the F-statistics for the Corrected Model confirmed that the estimated General Linear Model (GLM) is statistically valid and appropriate. Statistical significance among regions indicates differences in transaction volumes and sales values, which stem from regional disparities. Specifically, Partial Eta Squared (η^2) and coefficient of determination (R^2) values reveal that regional differences account for %86.9 of the variance in sales values and %54.6 of the variance in transaction volumes. To compare sales values and transaction volumes between regions and categorize them into groups, we employed Scheffé's post-hoc test. The study findings reveal substantial annual growth rates in both transaction numbers and sales values across these sectors nationwide. Additionally, the study highlights regional disparities in POS performance, shedding light on localized economic dynamics.

Analyzing the Impact of Interest Rate Changes on Saudi REIT Returns during Various Monetary Policy Cycles: A Panel Data Analysis. (in English)

Nassar S. Al-Nassar

Abstract: The recent proliferation of Saudi real estate investment trusts (REITs), catalyzed by serious economic reforms as part of Saudi Vision 2030, has garnered global interest in accessing the Saudi real estate market, which has emerged as a leading investment hub in the Middle East. This study focuses on gauging the sensitivity of REITs' returns to interest rate movements using the two-index model of equity and debt market returns. The dataset is based on monthly data of individual REITs, equity market index, and short- and

long-term interest rates, spanning the period 2016M12 to 2024M10, which coincides with three monetary policy cycles. In our econometric analysis, we initially estimate the two-index model for each REIT and test whether all REITs exhibit an equivalent exposure to market and interest rate risks. The test results fail to reject the cross-sectional homogeneity among Saudi REITs, leading us to continue the analysis using pooled ordinary least squares (OLS). The results show, on the one hand, that short- and long-term interest rates exert a statistically significant negative impact on REITs' returns over the entire sample period. On the other hand, the results based on subsamples corresponding to the prevailing monetary policy regime unveil the time-dependent nature of the REIT-interest rate nexus. Interest rates seem to exert a stronger influence on REITs' returns during the falling interest rate cycle induced by the COVID19- pandemic. This influence, however, is substantially weakened during the ongoing monetary tightening, rendering the long-term interest rate impact statistically insignificant.



SAUDI ECONOMIC ASSOCIATION

(KING SAUD UNIVERSITY)

P.O. BOX 71115 RIYADH 11587

PHONE (+966)114674141

FAX (+966)114674142

جمعية الاقتصاد السعودية

جامعة الملك سعود

ص.ب. 71115 الرياض 11587

هاتف (4674141)

فاكس (4674142)